

خبر صحفي

إصدار مذكرة إلى السادة القضاة وكل الأحرار في تونس

بعد خروج الناس في تونس على الظلم والظلمة قبل خمس سنوات مضت، شعر الناس في تونس بأنهم أصبحوا أحرارا وأن إرادتهم باتت طليقة، بعدما أثقلتها سني القهر والسجون والشجون. إلا أن بعض الأمنيين ظلوا يحيلون على أنظار السادة وكلاء الجمهورية شباب حزب التحرير بتهم من قبيل توزيع منشورات، وحمل الراية السوداء، والاجتماع بدون رخصة، إلخ..

ولهذا أصدر حزب التحرير في تونس مذكرة بتاريخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بعنوان: **"مذكرة من حزب التحرير إلى السادة القضاة وكل الأحرار في تونس"** حتى لا يزج بالسادة القضاة المحترمين والأحرار من المحامين والصحفيين في مهاترات حزبية أو أن يقع استدراجهم إلى بعض الأجنات السياسية.

وتضمنت المذكرة تذكيراً بتعريف الحزب والأسس التي يقوم عليها، فورد فيها: **إن حزب التحرير هو حزب يشتغل بالسياسة على أساس الإسلام الذي هو مبدأ الأمة وهويتها ويعمل على إنقاذها بالكفاح السياسي والصراع الفكري، وطريقته في ذلك هي طريقة الرسول ﷺ بالدعوة والمجادلة بالتي هي أحسن من دون استعمال أي عمل مادي، ويعدّ الحزب القيام بالأعمال المادية مخالفة لطريقة الرسول عليه الصلاة والسلام في إقامة الدولة الإسلامية.**

كما تم عرض بعض النقاط القانونية في المذكرة فتطرقت إلى بعض ما جاء في التصريح الذي قدمه الحزب للحكومة في ٢٠١٢/٠٥/١٢ في إطار تنظيم الأحزاب ومما ذكر: **جاء في الفصل الثاني من التصريح بالتكوين بأن حزب التحرير هو حزب سياسي مبدؤه الإسلام يعمل لاستئناف الحياة الإسلامية وذلك بإقامة دولة الخلافة وحمل الدعوة الإسلامية إلى العالم.**

ثم تناولت قراءة سريعة للواقع الحالي والعمل الذي يجب أن يُعمل من أجل الخروج من ربة الاستعمار ومن سوء العيش وضرورة وجود حركة تغيير شاملة بإيجاد قاعدة فكرية صحيحة تغير على أساسها المفاهيم الحالية السائدة وتحل محلها المفاهيم الإسلامية السامية بما ينتج عنها من سلوك مميز راق، وذلك عن طريق الشعب كله حكما ورعية، أغنياء وفقراء، متعلمين وجهلاء، قضاة وجندا... ومن ثم لفت الحزب انتباه القضاة إلى فقه القضاء الإسلامي وسائر الأحكام الشرعية التي فيها ما يكفي ويشفي لتكون خير أمة أخرجت للناس.

المكتب الإعلامي لحزب التحرير
في ولاية تونس